قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٨

بشأن الموافقة على اتفاق للتعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية

والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق للتعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ربيع الأول سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ١٧ مارس سنة ٢٠٠٨ م) .

حسنى مبارك

اتفاق بين
حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الصين الشعبية
للتعاون الاقتصادى والفنى

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، رغبة منهما فى مواصلة تطوير ودعم علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين ، قد اتفقتا على ما يلى :

(المادة الأولى)

وفقا لمتطلبات حكومة جمهورية مصر العربية ، تقدم حكومة جمهورية الصين الشعبية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة لا ترد قيمتها ٥٠ مليون (خمسون مليون) يوان صينى رنمينبى .

(المادة الثانية)

تستخدم المنحة المشار إليها بالمادة الأولى من هذا الاتفاق كالتالى :

- يخصص ما يعادل مبلغ ٥٠٠ ألف (خمسمائة ألف) دولار أمريكى نقداً من هذه المنحة للمساهمة من الحكومة الصينية فى جهود الحكومة المصرية لمكافحة والسيطرة على مرض انفلونزا الطيور بمصر .

- يخصص باقى قيمة المنحة لتمويل تنفيذ مشروعات تنموية أخرى يتفق عليها فيما بعد بين الجانبين .

يتم تحديد التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق من خلال الخطابات المتبادلة بين الجانبين والتى تعد جزءاً من هذا الاتفاق .

(المادة الثالثة)

يتم تحديد الترتيبات المصرفية الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق بين البنك الصينى للتنمية والبنك المركزى المصرى فى اتفاق منفصل .

(المادة الرابعة)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ آخر إخطار كتابى متبادل بين الجانبين يفيد بإتمام الإجراءات الدستورية اللازمة فى كلا البلدين ، ويظل سارى المفعول إلى أن يقوم الجانبان بإتمام كافة الالتزامات الناجمة عنه .

وقع هذا الاتفاق فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ من أصلين باللغتين الصينية والعربية ولكل منهما ذات الحجية ويحتفظ كل من الجانبين بأصل منه .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	جمهورية الصين الشعبية
عثمان محمد عثمان	**وى جيان قوه**
وزير الدولة للتنمية الاقتصادية	نائب وزير التجارة